مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة 1 (2011) 63-78





الآراء الانفرادية لابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ(1)

-دراسة في الآراء التي تخص العطف-

معلومات البحث

الاستلام: 2011/9/9

القبول: 2011/10/3

النشر: 2011/10/15

عامر مهدي صالح، أسعد عبد العليم السعدي

جامعة الانبار/كلية التربية–العراق

كلية الإمام الاعظم/قسم اللغة العربية–العراق

asaadalsadi@yahoo.com

المقدمة

إن أهمية هذا البحث تنبع من أهمية الكتاب الذي يتصدى له البحث، وهو واحدٌ من أهم كتب إبن مالك لأنه آخرُ ما ألَّف ابن مالك في النحو، فهو يحوي على خلاصة تلك العقلية الجبارة التي كان يتمتع بها ابن مالك، وقد وجدنا الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي قد أشار إلى آراءٍ عادّاً إياها آراءً انفرد بها ابن مالك في شرح عمدة الحافظ،

(1) الآراء التي أنفرد بها ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ذكرها الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي هي:

1. يجوز دخول (أل) بمعنى الذي على الفعل المضارع. ص6 تح: الدوري.
2. إذا شابه الاسم الحرف في الوضع بُني. ص21 تح: الدوري.
3. النائب عن الفاعل هو مجموع الجار والمجرور. ص87 تح: الدوري.
4. يجوز ان يقع بعد (إنْ) المخففة فعلٌ غير ناسخ مع جواز اعمال (أنْ) ص138 تح: الدوري.
5. يجوز اعراب الثاني المكرر من نحو: يا زيد زيد بني النجار على انه توكيد. ص179 تح: الدوري.
6. اذا كان الفاعل في الحال ظرفاً مضمناً استقراراً أو عديله من حرف الجر جاز تقديم الحال اذا كان ذو الحال متقدماً ولا يجوز اذا كان متأخراً. ص322 تح: الدوري.
7. اذا لم يكن الفعل الماضي الواقع حالاً تالياً لـ (إلاّ) ولا متلواً لـ (أو) وكان معه ضميرٌ يعود على صاحب الحال قُرِنَ بالواو – وحدها – أو بقد وحدها. ص334 – 335 تح: الدوري.
8. يجوز إقامة النعت مقام المنعوت اذا كان جملةً مسبوقةً بـ (في) جارةً لما المنعوت بعضه. ص 546 – 548 تح: الدوري.
9. تأتي (بل) للعطف المفرد قليلاً. ص 630 تح: الدوري.
10. تنفرد الواو بعطف معمول عامل محذوف على عامل مذكور. ص634 – 636.
11. يجوز العطف بالواو على الجوار خاصة. ص 638 – 640 تح: الدوري.
12. يجوز إضافة اسم المفعول على ما يرتفع به. ص 674 – 678.

لكن بعد دراستها بتمعنٍ تبيَّن أن الدكتور كان يُحَمِّلُ كلام ابن مالك في شرح العمدة ما لا يحتمله، ولعل سعة اطلاع الدكتور على آراء ابن مالك هي التي جعلته يقوم بتحميل أقوال ابن مالك ما لا توحيه هي للقارئ، مكملاً هذه الآراء بنصوصٍ ينقلها من التسهيل أو شرح الكافية، وقد وضعنا كشفاً خاصاً بهذه الآراء التي لم يكن الدكتور دقيقاً في نسبتها إلى كتاب العمدة لابن مالك، ونجد أن الدكتور لم يكلف نفسه عناءً كبيراً في البحث عن أصول الآراء التي يصرح بانفراد ابن مالك بها، فكانت طريقتنا في البحث تقصي الرأي والاطلاع على أقوال النحاة ونقاشها لنبيِّنَ من جهةٍ آراءَهم، ومن جهةٍ أخرى لنبين قوة مذهب ابن مالك أو ضعفه، وقد اخترنا المسائل المتعلقة بالعطف في هذه الدراسة، وهي ثلاثة فقط تقيداً بصفحات البحث، والله وليُّ التوفيق.

المسألة الأولى

تأتي (بل) لعطف المفرد قليلاً

أولاً: رأي ابن مالك[2]:

1. إن (بل) تأتي لترك كلامٍ والأخذ في غيره.
2. تتحقق عطفيتها إذا وليها مفرد.
3. إذا وليها مفرد حُكِمَ بثبوته وعدم ثبوت ما قبلها مطلقاً، أي: بعد امرٍ أو خبرٍ مثبت أو بعد نهيٍ أو خبرٍ منفي.
4. إذا جاءت (بل) بعد الأمر والخبر المثبت فلها تأثيران: تأثيرٌ فيما بعدها، وتأثير عدم ثبوت ما قبلها.
5. أما بعد النفي والنهي فليس لها تأثير فيما قبلها بل تأثيرٌ فيما بعدها.

فمثالها بعد المثبت: جاءَ زيدٌ بل عمرو، فمجيء عمرو ثابت؛ لأنك صرفته عن زيدٍ بـ(بل)، ومثالها في النفي قولك: لا تعصِ من أطاعك بل من عصاك، فهذا بمنزلة قولك: لا تعص إلا من عصاك، ومن الشواهد على عطف (بل) للمفرد، شاهد ابن مالك:

ربّ إنا كنّا على عمل النـ ـار كالانعام بل اضلَّ سبيلا

وردَّ رأي من قال[3] إن (بل) تنقل عدم الثبوت إلى ما بعدها[4]، والصواب مع ابن مالك فيما ذهب إليه، كما سيأتي بيانه في رأي المبرد، ومن الشواهد التي ذكرها في هذه المسألة قول الشاعر:

[2] ينظر: شرح عمدة الحافظ/ دروي 631 – 632، والتسهيل ص174، وشرح الكافية الشافية 1233/3.

[3] وهو المبرد كما سيأتي.

[4] في النفي فقط كما هو مذهب المبرد وابي حيان.

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدى　　　بل أولياء كفاةٍ غير اوغادِ [5]

و:

لا تلقَ ضيقاً إذا املقت معتذراً　　　بعسرةٍ بل غنيَّ النفس جذلانا [6]

ثانياً: رأي المبرد وأبي حيان:

إن وقع بعد (بل) جملة كانت إضراباً عما قبلها على وجه الإبطال له وإثبات ذلك لما بعدها كقوله تعالى: (أم يقولون به جنةٌ بل جاءهم الحق)[7]، أو على جهة الترك من غير إبطالٍ كقوله تعالى: (ولدينا كتابٌ ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرةٍ من هذا)[8].

ولا تكون إذ ذاك عاطفةً وإن وقع بعدها مفرد، فإن كان ما قبلها أمراً نحو: إضرب زيداً بل عمراً، أو نهياً نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، فمعناه الإيجاب، أي: بل قام عمرو، ووافق أبو حيان المبرد في هذا الحكم وأجاز أن يكون التقدير في النهي: بل لا تضرب عمراً، وفي النفي: بل ما قام عمرو[9]، ووافقه على ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث[10]، أو موجباً نحو: قام زيد بل عمرو، فهو إضرابٌ عن الأول وإيجاب ذلك للثاني، أي: بل قام عمرو[11]، وقد تبعهم الرضي في ذلك[12].

وقولهم هذا في المنفي فقط حيث يذهبون إلى أن (بل) تصرف حكم المنفي من المعطوف عليه إلى المعطوف ويفسرون قولك: (ما جاءني زيدٌ بل عمرو) أي: بل ما جاءني عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت، وقد قال بهذا أبو علي[13] كما نقل الجرجاني عنه يقول: (قال شيخنا[14] –رحمه الله–: إنّ هذا على وجهين أحدهما: أن يكون التقدير: ما جاءني زيدٌ بل ما جاءني عمروٌ، فكأنّك قصدت أن تثبت نفي المجيء لزيدٍ، ثم استدركت فأثبته لعمرو، واذا كان ذلك كان المعنى في قولك: ما جاءني زيدٌ بل عمرو: أنّ عمراً ما جاءك وأنّ الذي تخبر عنه بترك المجيء هو عمرو دون زيد...)[15].

---

(5) لم اقف على قائله وهو في شرح عمدة الحافظ/ دوري 631، وفي شرح ابن الناظم 211، والمقاصد النحوية 156/4، والهمع 2/ 136، والدرر 186/2.

(6) لم اقف على قائله ولم اجد في كتب النحو فهي في شرح العمدة فقط 632.

(7) المؤمنون 70.

(8) المؤمنون 62 – 63.

(9) ينظر: الارتشاف 643/2، والاشموني 112/3، والدرر 186/2.

(10) هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي ابن اخت أبي علي الفارسي ت سنة 421هـ . الفيه 94/1.

(11) ينظر: الارتشاف 644/1 – 645.

(12) شرح الرضي 378/2.

(13) في احد الرأيين.

(14) في : ما جاءني زيدٌ بل عمرو.

(15) المقتصد 946/2 – 947.

وقد تقدم ردَّ ابن مالك على هذا المذهب والصواب معه وهذا ظاهرٌ ففي قول الشاعر مثلاً:

لو اعتصمت بنا لم تقصمْ بعدن بل أولياء كفاهٍ غير أوغادِ

فالشاعر هنا يخبر المخاطب بأنه لو اعتصم بالشاعر وقومه لاعتصم بأناسٍ يوالونه غير أوغاد... إلخ، لكن على مذهب المبرد ومن قال برأيه يكون التقدير لم تعتصم بدعي؛ بل لم تعتصم بأولياء فهل يُعقل أن يكون الشاعر قد أراد هذا وهو في معرض الفخر بالنفس والعشيرة، فقولهم مخالفٌ لاستعمال العرب كما قال الشنقيطي في درره[16]، ويكون رأي ابن مالك هو الصواب، وقد سبقه إلى ذلك في هذا التفسير كثيرٌ من النحاة منهم ابن الحاجب[17]، وأبو علي في أحد قوليه[18]، والمجاشعي[19]، والكثير ممن جاء بعده مثل ابنه (ابن الناظم)[20] وغيره.

ثالثاً: رأي الكوفيين

ذهب الكوفيون إلى أنه لا تكون (بل) نسقاً إلا بعد نفيٍ أو جرى مجراه نقل ذلك عنهم ابن هشام في المغني[21] قال: ومحالٌ ضربت عبد الله بل أباك[22]، واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر[23]، والغريب أن اعتماد الناقلين لرأي الكوفيين هذا يدور على ما قاله ابن هشام عنهم في المغني في حين أن المجاشعي الذي يسبق ابن هشام قد نقل عنهم ذلك في (شرح عيون الاعراب) حيث قال: (ما قام زيد بل عمرو)[24]، وبهذا يتقوى نقل ابن هشام هذا وقال: (والظاهر أنه وهمٌ من الناقل فأنهم يجوزون عطف المفرد بكلف بعد الموجب مملاً على بل، كما نقل عنهم ابن الانباري والأندلسي فكيف يمنعون هذا؟)[25]، وما ذكره الرضي صحيح لأن ابن الأنباري نقل ذلك في الإنصاف إذ قال: (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك لكن...)[26]، وكذا أبو حيان في الارتشاف[27] والجميع مصيبٌ في قوله؛ إلاّ أنّ ابن الأنباري لم يكن دقيقاً في حكاية الإجماع عند الكوفيين الذين قاموا بالفعل لكن في الايجاب على بل غير أنهم لا يمثلمون غير بعضٍ من

---

(16) الدرر 186/2.
(17) ينظر: شرح الرضي 379/2.
(18) ينظر: المقتصد 947/2.
(19) ينظر: شرح عيون الاعراب ص245.
(20) ينظر: شرح ابن الناظم ص221.
(21) ينظر: المغني وشرح الرضي 378/2، والارتشاف 644/2، والمصنف 234/1.
(22) ينظر: الارتشاف 644/2، والمنصف 234/1.
(23) ينظر: الارتشاف 644/2.
(24) شرح عيون الاعراب ص 245 – 246.
(25) شرح الرضي 378/2 – 379.
(26) الانصاف 484/2.
(27) ينظر: الارتشاف 2/ باب إن وأن.

الكوفيين كما ذكر المجاشعي في شرح عيون الإعراب إذ قال: (وأجاز بعض الكوفيين أن تقع بعد إثباتٍ مع المفرد نحو: قام زيدٌ لكن عمرو على معنى بل عمرو)[28] وهؤلاء (البعض) هم الذين نقل ابن الأنباري في الإنصاف ونقل إجماعهم، وأما الذين نقل ابن هشام عنهم فهم الذين ذكرهم الجاشعي نفسه بقوله: (فأما الكوفيون فلا يوقعونها إلا بعد نفيٍ نحو قولك: ما قام زيدٌ بل عمرو)[29].

وقد ردّ مذهبهم لأن (بل) جاءت في القرآن بخلاف ما قالوا، أي جاءت بعد إثباتٍ كقوله تعالى: (قل هاتوا برهانكم هذا ذكر من معي وذكر من قبلي بل أكثرهم لا يعلمون)[30] وقوله تعالى[31]: (كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون)[32].

رابعاً: تحقيق انفرد ابن مالك بهذا الرأي

لا يسلم هذا الرأي لابن مالك كرأي انفرادي؛ إذ ذهب ابن الخباز (ت639هـ) في شرحه لألفية ابن معطي إلى ذلك حيث قال: (وأما بل فمعناها الإضراب من الأول والاثبات للثاني، وتقع بعد النفي والإيجاب، ويعطف بها المفرد على المفرد، والجملة على الجملة، تقول: قام زيدٌ بل عمرو)[33] وهذا عين ما ذهب إليه ابن مالك في شرحه لعمده الحافظ.

المسألة الثانية

انفراد (الواو) بعطف معمول عامل محذوف على عامل مذكور

أولاً: رأي ابن مالك

تنفرد الواو بعطف عامل محذوف على عامل مذكور[34] على أن يجمع العاملين معنى واحد[35]، وقد قال ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى هذا[36]:

---

[28] شرح عيون الاعراب ص 255.

[29] شرح عيون الاعراب ص254.

[30] الأنبياء 24.

[31] المطففين 34.

[32] ينظر: شرح عيون الاعراب ص254.

[33] الغره المخيفة 388/1.

[34] ينظر: شرح عمدة الحافظ تح دوري 634، وشرح الكافية الشافية 1264/3، والتسهيل ص175.

[35] ينظر: التسهيل ص175.

[36] الالفيه ص38.

والفاء قد تحذف مع عطفتْ   والواو اذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عاملٍ مُزالٍ قد بقي   معموله دفعاً لوهمٍ اتقي

وقد احتج على ذلك بشواهد منها قوله تعالى: (والذين تبوّؤا الدار والإيمان)[37] فالإيمان في الظاهر معطوف على الدار وليس كذلك، لأن الإيمان لا يتبوّء؛ بل الإيمان منصوب بفعل محذوف معطوف على تبوّؤا كأنه قيل: تبوّؤا الدار واعتقدوا الإيمان[38]، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزنَ يوماً   وزججنَّ الحواجبَ والعيونا [39]

فالعيون لا تزجج؛ بل العيون منصوب بفعلٍ محذوف معطوف على زججنّ كأنه قيل: وزججنّ الحواجب وكحلن العيون[40] ومثل قول الشاعر:

تسمع للأحشاء منه لغطاً   ولليدين حُبسأةً وبردا [41]

و:

تراه كأن الله يجدعُ أنفَهُ   وعينيه إن مولاه ثاب له دثرُ [42]

والتقدير: ليجدع أنفه ويفقأ عينه[43].

و:

فعلا فروعَ الإيهقانِ وأطفلت   بالجلهتين ظباؤها ونعامها [44]

أي: وباضت نعامها؛ لأن النعام تبيض ولا تطفل[45].

و:

---

(37) الحشر 9.

(38) شرح العمدة/ دوري 634، وشرح الكافية الشافية 1264/3.

(39) البيت من الوافر/ قائله الراعي النميري وهو في ديوانه ص156، والبيت في الإنصاف 610/2، والخصائص 432/2، وشرح عمدة الحافظ 635، وشرح الكافية الشافية 1265/3، وشرح الرضي 321/1، وشرح شذور الذهب 242، والارتشاف 289/2، والمغني 357، والاشموني 2/ 140، والعيني 140/2، والأشباه والنظائر 94/2، والدرر اللوامع 191/1.

(40) شرح العمدة 634، وشرح الكافية الشافية 1265/3.

(41) رجز/ لم نقف على قائله، وهي في شرح عمدة الحافظ 635، وهو موجودٌ كذلك في الخصائص 432/2، وأمالي المرتضى 259/2.

(42) نُسِبَ في الحيوان 40/6 إلى خالد بن طيفان، ونسبه العيني 171/4 إلى الزبرقان بن بدر، وهو في أمالي ابن الشجري 111، وشرح الكافية الشافية 1265/3، والهمع 130/2، والدرر 169/2.

(43) شرح الكافية الشافية 1265/3.

(44) هذا البيت للبيد بن ربيعة ديوانه 164، وهو في الخصائص 432/2، وشرح الكافية الشافية 1266/3.

(45) شرح الكافية الشافية 1265/3.

حديثاً اضعناه كلانا فلن أرى وأنت بخيّاً آخر الدهر أجمعا [46]

فليس (أنت) معطوفاً على مرفوع (أرى)؛ بل هو مرفوع بفعلٍ مضمر لأن ذا همزةِ المتكلم لا يعمل في غير ضميره[47].

و:

علفتها تبناً وماءاً بارداً حتى شتت همالةً عيناها [48]

ثانياً: رأي النحاة

ذهب أبو عبيدة وأبو محمد اليزيدي والأصمعي والجرمي والمازني والمبرد وجماعة[49] إلى أن التالي الواو معطوف على الأول ويكون الأول قد ضُمّن معنى يتسلط به على المتقاطعين قال أبو عمر[50]: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً، وأنشد:

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيناً ورمما [51]

ضمّن متقلداً معنى حاملاً[52]، وهذا قريب مما ذهب إليه ابن الأنباري في الإنصاف: (وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف قال الشاعر:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً وزججنَّ الحواجبَ والعيونا

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تزجج...)[53]، كما قيل: لا حذف بل ضمّن معنى علفتها – أي في بيت علفتها تبناً ماءً بارداً... – معنى أنلتها وأعطيتها، محتجين بقول طرفه:

---

(46) البيت لأبي الأسود الدؤلي ديوانه ص116، وهو في شرح الكافية الشافية 1266/3، والخزانة 207/1.

(47) شرح الكافية الشافية 1265/3.

(48) البيت لذي الرمة وليس في ديوانه، وذكر محقق ارتشاف الضرب عبد السلام محمد هارون أنه في ملحقات الديوان ص664، وقال صاحب الخزانة بأنه فتش الديوان ولم يجده الخزانة 499/1، وهو في المقتضب 223/4، والخصائص 431/2، والإنصاف 613/2، وابن يعيش 8/2، والارتشاف 290/2، وتذكرة النحاة ص617، وابن عقيل 595/1، وأوضح المسالك56/2، والجامع الصغير في النحو 116، والمغني 632، والأشموني 140/2، والعيني 140/2، والتصريح 246/1، والهمع 130/2، والدرر اللوامع 169/2، وذكر البغدادي أنه رآه في حاشية صحيحة من الصحاح منسوباً لذي الرمهة.

(49) ينظر: الارتشاف 290/2، واوضح المسالك 60/2، والاشموني 140/2.

(50) لم ادر من المقصود بابن عمر.

(51) من الكامل وهو عبد الله بن الزبعري، وهو في الكامل 189، والمقتضب 51/2، ومعاني القرآن 121/1، والخصائص 431/2، وأمالي ابن الشجري 321/2، والإنصاف 612، وأمالي المرتضي 54/1، 260/2، والهمع 51/2، والدرر 64/2، والأشموني 172/2.

(52) ينظر: الارتشاف 290/2.

(53) ينظر: الإنصاف 610/2.

لها سيب ترعى به الماء والشجر[54]

أورده صاحب الكشاف[55] عند قوله تعالى:[56] (أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله)[57]، ومن هذا قوله تعالى: (اسكن أنت وزوجك الجنة)[58]، أي: وليسكن زوجك، وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي قوله: (والذين تبوّؤا الدار والإيمان)[59] كون الإيمان متبوّأً وإنما المنزل هكذا، قال ابن هشام[60]: وقد منع كذلك في الثاني أن يكون مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان إذ هو أمرٌ معلوم[61]، وهذا الذي منعه ابن هشام ذكره ابن عقيل في شرحه للألفية[62]، ونقل الصبان أن في ذلك فائدةً ووجهه أن المقصود مصاحبة العيون المزججة لا لمطلق الحواجب، وفي الإعلام بها فائدة، وقال: وأنت خبيرٌ بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة تزجيج الحواجب فلا محصل له إلا مصاحبه العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلومٌ مما قبله فلا فائدة للإعلام به[63].

ولم يتبق بعد هذا إلا رأي الفراء[64] والفارسي وجماعة من الكوفيين والبصريين[65] الذين ذهبوا (إلى أن ما جاء من هذا النوع محمول على إضمار فعل مناسب لتعذر عطفه على ما قبله فيصير في مثل: فجدع أنفه وعينه (أي: ويفقأ عينه) من عطف الجمل[66].

ثالثاً: تحقيق انفراد ابن مالك بهذا الرأي

يقدر ابن مالك فيما جاء على هذا فعلاً؛ ليشترك مع الأول في المعنى، وجعل هذا الشرط في مثل: زججن الحواجب والعيونا، جعله ابن مالك: وكحلن العيونا، والجامع التحسين، والجمهور جعلوه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب لتعذر العطف، ولم يشترطوا أن يكون المعنى مشتركاً بين الفعلين كما اشترط ابن مالك، وجعلته طائفة

---

[54] البيت لطرفه بن العبد وهو في ديوانه ص4، وهو في ابن عقيل 242/2، والمغني ص 632، والخزانة 499/1، والعيني ص18.

[55] الزمخشر ينظر: الكشاف.

[56] الاعراف 50.

[57] ينظر: المغني 632/2، والخزانة 499/1.

[58] البقرة 35.

[59] الحشر 9.

[60] ينظر: اوضح المسالك 63/3.

[61] ينظر: اوضح المسالك 63/3، والجامع الصغير في النحو 115.

[62] شرح ابن عقيل 242/2.

[63] ينظر: حاشية الصبان 141/2.

[64] ينظر: معاني القران 14/1.

[65] ينظر: الارتشاف 290/2، واوضح المسالك 56/2، والاشموني 141/2.

[66] المصدر السابق.

(المبرد والجرمي... إلخ) من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به عليه، قال أبو حيان: (فركّب ابن مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً وقال: الذي اختاره التفصيل...)[67]، وبهذا يكون ابن مالك منفرداً بهذا الرأي.

المسألة الثالثة

يجوز العطف بـ(الواو) على الجواز خاصةً

أولاً: رأي ابن مالك

تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار خاصةً في حالةِ الجر كقوله تعالى: (وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[68] في قراءه ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر[69]، وكقوله تعالى: (من نارٍ ونحاسٍ)[70] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[71]، وقوله: (حورٍ عين)[72] في قراءة حمزة والكسائي[73]، ومنه قول الشاعر[74]:

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلسِ[75]

وقد أجاز الجوار الكثير من النحاة مستشهدين لذلك بالفصيح من القراءات وأشعار العرب منهم: سيبويه[76] والأخفش[77] وابن هشام[78] والسيوطي[79] وغيرهم، وقد حاول كلٌ من السيرافي[80] وابن جني[81] أن يفكرا الجر

---

(67) امالي السيد المرتضي 169/4، وينظر المطالع السعيدة 234/2، ولم اقف على اقوال أبي حيان في كتبه.

(68) المائدة 6.

(69) مشكل اعراب القران 284/1، البيان في غريب القران 284/1، والسبعة في القراءات 242، والانصاف 602/2، وتقريب النشر 107، والبيضاوي 119، وشرح التصريح 137/2.

(70) الرحمن 35.

(71) مشكل اعراب القران 706/2، وتفسير البيضاوي 509، وتقريب النشر 119، والبيان في غريب اعراب القران 410/2.

(72) الواقعة 22.

(73) شرح العمدة 639.

(74) قائله حرز بن الوزان السدرسي. الكتاب 306/1، واما لي ابن الشجري 321/2، والمفصل ص22، والمقتضب 223/4، والمقرب 179، والخصائص 329/1، والايضاح 271/1، وابن يعيش 8/2، والاغاني 180/1، والخزانة 330/1.

(75) شرح عمده الحافظ/ دوري 638 – 640.

(76) ينظر: الكتاب 67/1.

(77) ينظر: معاني القران 411/1.

(78) ينظر: المغني 192/2.

(79) ينظر: الاشباه والنظائر 147/1 و 93/2 – 94.

(80) ينظر: المغني 192/2.

(81) ينظر: الخصائص 191/1 – 192، والمغني 683/2.

على الجوار حيث أعربا (ضرب) في قولهم (هذا جحر ضبٍ خرب) صفةً لـ(ضب)[82] وقد ردّ عليهما كلٌّ من ابن هشام والسيوطي بما يأتي:

1. يلزم من هذا التقدير استتار الضمير وهو واجب الإظهار للأمن من الالتباس[83].
2. يلزم منه أيضاً جريان الصفة على غير من هي له؛ لأنها تجري مع هذا التقدير على (ضب) وهي في الحقيقة لـ(حجر) وهذا خلاف الأصل؛ بل هو ممنوعٌ عند البصريين[84].
3. إنّ (ضرب) صفة مشبهه على وزن (فَعِل) وهذه الصيغة ضعيفة في العمل فلا يجوز التصرف في معمولها بالحذف[85].

ونقل السيوطي عن ابن هشام (وقيل: وأرجلكم بالخفض أنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم، والذي عليه المحققون أن خفف الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً...ولا يكون في النسق؛ لان العاطف يمنع التجاور قال: ومن ذلك قولهم: هنأني ومرأني والأصل وأمرأني)[86].

وقد ذهب ابن هشام إلى جواز ذلك في عطف البيان ولا يمتنع ذلك في القياس؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع كما نقل عنه السيوطي[87].

ثانياً: رأي الكوفيين وردّ البصريين عليهم

ذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين في هذه المسألة فقال: (والحملُ على الجوار كثيرٌ[88] قال الله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين)[89].

وجه الدليل أنه قال: (والمشركين) بالخفض على الجوار وإن كان معطوفاً على (الذين) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن) وقال تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[90] بالخفض على الجوار، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير

---

[82] ينظر: الخصائص 191/1 – 192، واثر الدلالة النحوية ص165.
[83] ينظر: المغني 192/2، والهمع 55/2.
[84] ينظر: المغني 192/2.
[85] ينظر: الهمع 55/2.
[86] الاشباه والنظائر 147/1.
[87] المطالع السعيدة 601/2.
[88] أي عند الكوفيين.
[89] البينة 98.
[90] المائدة 6.

وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف، وكان ينبغي أن يكون منصوباً؛ لأنه معطوف على قوله: (فأغسلوا وجوهكم وأيديكم) كما في القراءة الأخرى وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب)[91].

والمفهوم من كلام ابن الأنباري هنا أن الكوفيين يجيزون الجر على الجوار بالعطف وقد استشهد المجيزون لذلك بآياتٍ أخرى وقد أجاب المنكرون عن الاستشهاد بالآيات بردودٍ كثيرة منها: إن الجر على الجواز إذا ورد فإنه يكون مع أمن اللبس كقولهم: هذا حجز ضبٍ خرب[92]، والآية لا أمن فيها من اللبس؛ لأنها قد تلتبس بالعطف على الرؤوس، ولو كان العطف على الرؤوس على (برؤوسكم) لكان ينبغي أن يكون الأرجل ممسوحةً لا مغسولةً، وهذا مخالفٌ لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف[93]، واحتجوا أيضاً بأن الجر على الجوار بالعطف لم يرد عن العرب[94] –على حدِ قولهم– وقالوا بأنه لا حجة في الآية على جواز ذلك؛ لأن (وأرجلكم) معطوفة على (رؤوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل هو الغسل، وقال أبو زيد الأنصاري: المسح خفيف الغسل[95]، وأما الجواب عن قوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا...) فلا حجة للكوفيين فيه؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله تعالى: (من أهل الكتاب) فدخله الجر؛ لأنه معطوف على مجرور لا على الجوار[96]، وقد استشهد الكوفيين لقولهم بأبياتٍ عديدة منها:

كَعِبَ الرياحُ بها وغيّرها بعدي سوافي المور والقطرِ [97]

فخفف (القطر) على الجوار وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المرو) وهو الغبار لأنه ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطفه عليه[98]، واعتذر ابن الأنباري عن ذلك بأن الشاعر قد يكون سمّى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي[99].

أما ما استشهد به ابن مالك في شرح العمدة فهو[100]:

يا صاح يا ذا الضامر العنسَ والرحلِ والاقتاب والحلسِ

---

(91) الانصاف 2/602 – 603.

(92) ينظر: روح المعاني 2/260.

(93) ينظر: الانصاف 2/602.

(94) ينظر: روح المعاني 2/260.

(95) ينظر: الانصاف 2/602، والبيان في غريب اعراب القران 1/285.

(96) ينظر: الانصاف 2/260، والضرائر ص253.

(97) قاله زهير/ ديوانه 86 – 87، والانصاف 2/603.

(98) ينظر: الانصاف 2/605.

(99) ينظر: الانصاف 2/615.

(100) شرح العمدة/ دوري 640.

وهو أيضاً من شواهد الكوفيين[101] بخفض الضامر ويحتجون لصحة روايتهم بقوله بعد: (والرحل والاقتاب والحلس) بخفض الرحل والاقتاب والحلس، ويقدرون: يا ذا العنس الضامر والرحل، بمعنى: يا صاحب العنس، قالوا: لو كان على ما قاله سيبويه[102] لم يستقم خفض الرحل لأن إنشاء سيبويه برفع الضامر[103].

وأوجب ابن الحاجب رواية الكوفيين وانشادهم الضامر بالكسر على أن يكون (الرحل) معطوفاً على (العنس) على سبيل التجوز في أحد وجهين قال بهما[104].

ثالثاً: تحقيق انفراد ابن مالك بهذا الرأي

الذي ظهر لنا ان ابن مالك قد انفرد بهذا الرأي؛ ذلك أن اغلب النحاة الذين أجازوا الجوار قد قصروا ذلك على النعت والتوكيد ومنعوا العطف، ومن أجاز العطف على الجوار خصّ ذلك بالسماع وقصره عليه ومنع القياس عليه كالفراء[105]، وأما أن يكون أحدٌ من النحاة السابقين لابن مالك فيجيز للجوار في العطف ويصرح به قاصراً ذلك على الواو من حروف العطف دون بقيتها – كما فعل ابن مالك في شرح عمدة الحافظ– فهذا مما يستبعد جداً، ولم نجده لأحدٍ من النحاة السابقين لابن مالك، أما هو فقد قصر ذلك على الواو بانفرادها في العطف على الجوار وخصّ ذلك بالجر.

وقد يعترض معترضٌ على ما قلنا: بأن كلام بعض النحاة[106] لم يتناول غير الواو من حروف العطف، والجواب عن ذلك: بأن السكوت لا يعني المنع كما هو معروف، ومثل هذا الحكم لا يأخذ من السكوت وإنما من التصريح، وبهذا يكون ابن مالك منفرداً بهذا الرأي.

الخاتمة والنتائج

- كان الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي يعتمد في قوله بانفراد ابن مالك على أقوال النحاة وعدم السبق.
- وقفنا في بعض الآراء التي قيل بانفراد ابن مالك بالقول بها على نحاة سبقوا ابن مالك بالقول بها .

---

[101] ينظر: امالي ابن الشجري 321/2.

[102] ينظر: الكتاب 306/1، قال برفع الضامر.

[103] امالي ابن الشجري 321/2.

[104] الايضاح 271/1 – 272.

[105] ينظر: المطالع السعيدة 601/2 ولم اقف على رايه هذا في غير هذا الكتاب.

[106] أي بعض النحاة السابقين.

- لم يكن الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي دقيقاً في تخريج بعض الآراء ونسبتها كآراءٍ انفرادية لابن مالك في شرح عمدة الحافظ، فهي وإن كانت مما انفرد به ابن مالك لكنها في غير (شرح العمدة).
- هناك من الآراء ما انفرد بها ابن مالك، ولم يسبقه بها أحد من النحاة قبله في القول بها.
- من انفراد ابن مالك في آرائه أنه يعتمد تركيب مذهب جديد من مذهبين قديمين، وهذا وجه في الانفراد بالرأي.

المصادر والمراجع

* القران الكريم.

1. **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الاحكام من آيات القران التشريعية**: عبد القادر عبد الرحمن السعدي، ط1، 1986، مطبعة العاني، بغداد.
2. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان الأندلسي، تح د. مصطفى احمد النّماس، ط1، 1989، مطبعة المدني، القاهرة.
3. **الأشباه والنظائر في النحو**: السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الازهرية، 1975.
4. **الأغاني**: أبو فرج الاصفهاني، منشورات دار الكتب الحياة، دار الفكر، بيروت، 1955.
5. **الألفية (الخلاصة)**: ابن مالك، ط1، بغداد، بخط يحيى سلوم العباسي.
6. **أمالي ابن الشجري**: ابن الشجري، طَبْعُ دار المعرفة، بيروت، لبنان.
7. **أمالي السيد المرتضى**: غرر الفوائد ودرر القلائد، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة.
8. **أوضح المسالك إلى الفيه ابن مالك**: ابن هشام ومعه هداية السالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحمد، ط6، 1980.
9. **الإيضاح في شرح المفصل**: ابن الحاجب النحوي، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
10. **البيان في غريب اعراب القران**: ابن الانباري، تح: د. طه عبد الحميد طه ومراجعه: مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1969.
11. **تذكرة النحاة**: أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986.
12. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر، 1967.
13. **التصريح والتوضيح**: شرح التصريح، الازهري، القاهرة، المطبعة الازهرية، 1326هـ، وبهامشه حاشيه يس العليمي.
14. **تفسير البيضاوي**: البيضاوي، دار صادر، بيروت.

15. **تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجوزي:** تح: ابراهيم عطوي عوض، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1961م.
16. **الجامع الصغير في النحو**: لابن هشام الانصاري، تح: د. احمد محمود بهوميل، 1980، مكتبة الخانجي، القاهرة.
17. **حاشية الصبان:** على شرح الاشموني على الالفيه ومعه شرح العيون، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
18. **الحيوان**: للجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1945.
19. **خزانة الادب ولب الباب لسان العرب**: البغدادي، دار صادر، بيروت.
20. **الخصائص**: ابن جني، ط2، تح، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
21. **الدرر اللوامع على همع الهوامع**: الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1973.
22. **ديوان أبي الأسود الدؤلي**: تح: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، 1964م.
23. **ديوان الراعي**: جمع ناصر الحاني، المجمع العلمي بدمشق، 1383هـ.
24. **ديوان زهير**: طبعة دار الكتب المصرية، 1363هـ.
25. **ديوان طرفة**: شرح احمد الامين الشنقيطي، 1909م.
26. **روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني**: محمود الآلوسي، المطبعة الكبرى الاميرية، بولاق، مصر، ط1، 1301هـ.
27. **السبعة في القراءات**: ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1972.
28. **شرح ابن الناظم**: بدر الدين بن مالك، بيروت، دار الجيل، تح: عبد الحميد السيد محمد.
29. **شرح ابن عقيل على الالفية**: ابن عقيل، القاهرة، دار الفكر، بهامشه منحه الجليل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.
30. **شرح الاشموني**: ابو الحسن نور الدين الاشموني، طُبِعَ مع حاشية الصبان وطبع بتحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1947م.
31. **شرح الرضي**: رضي الدين الاسترباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985م.
32. **شرح الكافية الشافية**: ابن مالك، تح: د. عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتران.
33. **شرح المفصل**: ابن يعيش، المطبعة الاميرية، القاهرة، مصر.

34. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، 1965م.

35. **شرح عمدة الحافظ**: ابن مالك، تح: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، مجلد واحد، 1977، وتح: د. عبد المنعم احمد هريدي، ط1، مجلدين، مطبعة الامانة، القاهرة.

36. **شرح عيون الاعراب**: المجاشعي، تح: حنّا جميل حداد، اربد، 1985م، مكتبة المنار، الاردن، ط1.

37. **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**: محمود شكري الآلوسي، دار صعب، بيروت.

38. **العزَّة المخفية**: لابن الخباز في شرح الدرة الالفية لابن معط، تح: حامد محمد العبدلي، ط1، 1990، مطبعة العاني.

39. **الكامل في اللغة والادب**: المبرد، تح: ابو الفضل ابراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة.

40. **كتاب سيبويه**: سيبويه، القاهرة، دار القلم، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

41. **مُشكل اعراب القران**: مكي بن ابي طالب القيسي، بغداد، وزارة الاعلام، 1975م، تح: حاتم صالح الضامن.

42. **المصنّف**: من الكلام على مغني ابن هشام، الشمني وبهامشه شرح الدماميني على المغني، المطبعة البهية، مصر، 1305هـ.

43. **المطالع السعيدة**: السيوطي، انظر الفرائد الجديدة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. نبهان ياسين حسين.

44. **معاني القران**: للفراء، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

45. **مغني اللبيب عند كتب الاعاريب**: ابن هشام الانصاري، القاهرة، دار احياء الكتب العربية.

46. **المفصل**: للزمخشري، كريستيانيا، 1879م، باعتناء ج. ب. بروخ المستشرق السويدي.

47. **المقاصد النحوية**: العيني، بولاق، مصر، 1299هـ.

48. **المقتصد في شرح الايضاح**: الجرجاني، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، تحقيق كاظم بحر المرجان.

49. **المقتضب**: ابو العباس المبرد، القاهرة، تح: محمد عبد الخالق عظيمة.

50. **المقرِّبْ**: ابن عصفور، بغداد، مطبعة العاني، 1973م، تح: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.

51. **همع الهوامع**: السيوطي، القاهرة، مطبعة السعادة، 1327هـ، تصحيح محمد بدر الدين الغساني.